الحرية الاقتصادية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر

Economic freedom and its impact on economic growth Algeria case study

لكحل الأمين.

جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)، البريد الالكتروني: elamine@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/12 تاريخ القبول: 2021/12/19 تاريخ النشر: 2022/01/09

الملخص:

تمثل الحرية الاقتصادية جوهر اقتصاد السوق، حيث تعبر عن حرية الأفراد في تعظيم منافعهم دون وجود قيود مسبقة، حيث تسعى الدراسة إلى تبيان العلاقة بين الحرية الاقتصادية متمثلة في النزاهة الحكومية إلى جانب كل من الحرية المالية والنقدية على النمو الاقتصادي بالجزائر وذلك بالاعتماد على المنهج القياسي وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL ، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي سلبي للنزاهة الحكومية على النمو بينما جاء تأثير كل من الحرية المالية والنقدية إيجابي .

الكلمات المفتاحية: الحرية الاقتصادية، النزاهة الحكومية، الحرية المالية، الحرية النقدية، النمو الاقتصادي.

Abstract:

Economic freedom represents the essence of the market economy, as it expresses the freedom of individuals to maximize their benefits without prior restrictions. The study seeks to show the relationship between economic freedom represented in governmental integrity as well as both financial and monetary freedom on economic growth in Algeria, based on the standard approach and using ARDL model, and the study concluded that there is a significant negative effect of government integrity on growth, while the effect of both financial and monetary freedom was positive on economic growth in Algeria.

Keywords: Economic freedom, government integrity, financial freedom, monetary freedom, economic growth.

المقدمة

كانت ولا تزال علاقة الحرية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي موضوعا جديرا بالملاحظة والدراسة عند الاقتصاديين [(North, 1990)، (Hall & Jones, 1999)، (Knack & Keefer, 1995)]، حيث تعتبر الحرية الاقتصادية للأفراد عند تعظيمهم لمنافعهم الذاتية أو الخاصة ضرورية لاستمرار النظام الاقتصاد الرأسمالي كما تلعبا دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية وتفعيل الانسجام والتوازن بين الأنشطة الاقتصادية، هذا إلى جانب تحقيقها لمستوى عال من العمالة إلى جانب مساهمتها في تفعيل الحماية الاجتماعية، مع رفع مستوى المعيشة ونوعية الحياة والتماسك الاقتصادي والاجتماعي والتضامن بين أفراد المجتمع. (Taylor, 1993, p.373) "

إن الاختلاف في طبيعة ونوع الحريات الاقتصادية يؤدي إلى تحقيق درجات مختلفة من النمو الاقتصادي (Hall & Jones, 1999) وذلك بناء على فكرة أن الأفراد ينظمون مجتمعاتهم بطريقة تؤدي إما إلى التقدم أو الركود الاقتصادي. فطرق التنظيم الفعالة ستوجه الأفراد وتشجعهم على الابتكار، والمخاطرة، والحصول على فرص متساوية للنجاح، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تضافر جهود الجميع. أما طرق التنظيم الغير فعالة ستكون حتما مقيدة بالنظام التعسفي والبيروقراطية والرقابة المفرطة مع الفساد الإداري والمالي، وبالتالي تبطئ النمو الاقتصادي، وعليه ينظر دائما إلى قدرة الدولة على إتباع مسارات النمو تعتمد إلى حد كبير على نوعية الحريات المتوافرة بها.

وبالمضي قدما مع الجزائر مع إلقاء نظرة على مكانتها الاقتصادية حاليا، فقدراتها على النمو اقتصادي ملحوظة جدا. فهي تحافظ على معدل نمو إجمالي متزايد منذ سنة 1990، وبالتالي تصنف كدولة ذات دخل متوسط أعلى، حيث نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستمرار حتى سنة 2014 عندما كان 5494 دولار وفقا لبيانات البنك الدولي، مع بلوغه 4153 في عام 2019 نتيجة التراجع في عوائد المحروقات. فمن بين جميع دول منطقة المغرب العربي ، الجزائر نظريا هي أكبر اقتصاد في المنطقة بناتج المحلي الإجمالي يقدر بـــــــ171 مليار دولار عام 2019، مما يعني أن وجودها في هذه المنطقة يمكن اعتباره أمرا جديرا بالملاحظة.

شهدت الجزائر مع سنة 2019 تحسينات كبيرة في بعض مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية مثل حقوق الملكية ونزاهة الحكومة والإنفاق الحكومي. وبالرغم من كل شيء ، لا تزال الجزائر عالقة في فئة "غير الحرة في الغالب" فيما يتعلق بالحرية الاقتصادية، فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، كانت الحرية الاقتصادية في الجزائر تصنف في الطرف الأدنى من مجموعة "غير الحرة في الغالب".

عند الأخذ بعين الاعتبار النظريات المعاصرة للنمو الاقتصادي والتي حددت الحرية الاقتصادية كعامل مهم في التنمية الاقتصادية للبلاد وازدهارها، نطرح الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة الحرية الاقتصادية في النمو الاقتصادي للجزائر ؟**

فرضية الدراسة: الحرية الاقتصادية لها تأثير سلبي أو ليس لها تأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر.

هدف الدراسة : دراسة تأثير الحرية الاقتصادية المعبر عنها من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية لـــــــــــ Heritage Foundation على النمو الاقتصادي في الجزائر .

كما سنبحث في تأثير عناصر (مؤشرات فرعية) الحرية الاقتصادية على نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد من أجل تحديد الفئات التي تساهم بشكل كبير.

منهجية الدراسة: تم الاستعانة في الدراسة بنموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) بعد الحصول على البيانات المتعلقة بالحرية الاقتصادية من منظمة Heritage Foundation ، تم استخراج بيانات اقتصادية أخرى من مؤشرات التنمية العالمية (WDI) للبنك الدولي. تغطي الدراسة فترة من 1995 إلى 2020 .

1. الإطار النظري للحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

1.1.الحرية الاقتصادية

هناك مفاهيم عديدة للحرية الاقتصادية وفقا للمؤلفات، فالحرية الاقتصادية على سبيل المثال تشير إلى "غياب الإكراه الحكومي أو القيود المفروضة على إنتاج السلع والخدمات أو توزيعها أو استهلاكها بما يتجاوز المدى اللازم للمواطنين لحماية وصون الحرية ذاتها (عبد الله دوكارة ومختاري، 2021، ص103) . غير أن، (Gwartney & Lawson ,2003, p.406) عرف الحرية بأنها: "... اختيار شخصي، والتبادل الطوعي، وحرية المنافسة، وحماية الأشخاص والممتلكات ". كما يمكن تعريفها على أنها، "استقرار وأمن النظام القانوني، والسياسة النقدية، وحرية امتلاك العملات الأجنبية، وهيكل أسواق رأس المال، والملكية الخاصة للبنوك، وأسعار الصرف الدولية، وتجنب أسعار الفائدة السلبية" (Compton et al, 2011).

تؤكد الأدبيات العلمية في السنوات الماضية على شدة العلاقة بين المؤسسات والنمو الاقتصادي من وجهات نظر مختلفة (اقتصادية ، سياسية ، نفسية واجتماعية ، إلخ). وجدت الدراسات التجريبية ارتباطات إحصائية مهمة بين مختلف عناصر الإطار المؤسساتي والأداء الاقتصادي لمختلف الدول. بعبارة أخرى، يشكل وجود مؤسسات مناسبة أو عالية الجودة شرط ضروري للنمو الاقتصادي، ويجري الاعتراف بالمؤسسات عالية الجودة بوصفها تلك التي تتفق مع التجارة الحرة والحكومة المحدودة وحقوق الملكية

الخاصة الآمنة والمنفذة والبيئة القانونية السليمة ونظام نقدي مستقر (Corey& Mcmahon , 2009, p. 8) فكل هذه العناصر تمثل مكونات الحرية الاقتصادية الشاملة لأي بلد.

توصل الاقتصاديون إلى اتفاق على أن الحرية الاقتصادية جنبًا إلى جنب مع الحريات المدنية والحرية السياسية هي إحدى ركائز الهيكل المؤسساتي للبلد ، وبعد ذلك ، تعد المؤسسات من بين العوامل البارزة في تحديد التباينات بين البلدان في مستويات المعيشة (Doucouliagos & Ulubasoglu, 2006) . على سبيل المثال، لاحظ (Easterly & Levine,1997) أن العوامل التقليدية مثل رأس المال البشري والمادي وتوفير العمالة لا تبرر النمو في إفريقيا بالكامل وبدلا من ذلك يسلط الضوء على الاختلافات المؤسساتية.

فمنذ Adam Smith، أثبتت الحرية الاقتصادية أنها أفضل طريق لتحقيق الرخاء والتقدم ومقياس للهيكل المؤسساتي للبلد. ونتيجة لذلك ، بذلت محاولات عديدة لتحديد درجة الحرية الاقتصادية للبلدان كميا. تنبع صعوبة توفير مقياس دقيق من حقيقة مفادها أن الحرية هي بالأحرى نوعية وليست كمية. لهذا السبب ، لدينا في الوقت الحاضر مجموعة غير متجانسة من المؤشرات التي تهدف إلى قياس الحرية الاقتصادية، لكنها تعرف الحرية الاقتصادية بشكل مشابه تمامًا. فهي تتشارك في العديد من أوجه التشابه لأن معظمها يشمل في منهجيتها العناصر الأساسية للحرية الاقتصادية: ضمان حقوق الملكية الخاصة ، وسيادة القانون ، وحرية التجارة ، والحكومة المحدودة. تظل الأسس الفلسفية كما هي في كل المؤشرات (Debroy et al, 2014). هذا يعني أن لغة الحرية الاقتصادية هي لغة عالمية.

الجدول رقم 1: مؤشرات الحرية الاقتصادية

المؤشر	الناشر (المنظمة المنتجة)	المؤشرات/المكونات
مؤشر الحرية في العالم Freedom In The World Index	Freedom House	◆ **الحقوق السياسية** – العمليات الانتخابية - التعددية السياسية والمشاركة - أداء الحكومة ◆ **الحريات المدنية** – حرية التعبير والمعتقد - الحقوق النقابية والتنظيمية - سيادة القانون - الاستقلالية الشخصية والحقوق الفردية

مؤشر الحرية الاقتصادية Index of Economic Freedom	Heritage Foundation Wall Street Journal	◆ **سيادة القانون** – حقوق الملكية – نزاهة الحكومة – الفاعلية القضائية ◆ **حجم الحكومة** – الإنفاق الحكومي – العبء الضريبي – الصحة المالية ◆ **الكفاءة التنظيمية** – حرية الأعمال – حرية العمالة – الحرية النقدية ◆ **الأسواق المفتوحة** – حرية التجارة – حرية الاستثمار – الحرية المالية
مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم Economic Freedom of the World index	Fraser Institute	◆ حجم الحكومة ◆ البيئة القانونية وحفظ حقوق الملكية ◆ الحصول على المال النظيف ◆ حرية التجارة على المستوى الدولي ◆ تنظيم القروض وسوق العمل والأعمال التجارية

Source: Fraser Institute, Heritage Foundation, Freedom House

باستخدام البيانات التي توفرها هذه المؤشرات، أثبت العديد من الباحثين تجريبيا الأثر الايجابي لتبني الحرية الاقتصادية ومن خلالها أهمية ونوعية المؤسسات. فالبلدان ذات مستويات أعلى من الحرية الاقتصادية تتمتع بمعدلات نمو أعلى وكفاءة أكبر في استخدام عوامل الإنتاج (Bengoa & Sanchez-Robles, 2003). يشير(Wu, 2011) إلى أن "الأفراد في مجتمع حر اقتصادياً يتمتعون بالحرية في العمل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار على أي نحو يشاءون، مع حماية الدولة لهذه الحرية وعدم تقييدها". الحرية الاقتصادية المقاسة بطرق مختلفة ، يمكن أن تكون مؤشرًا جيدًا للإطار المؤسساتي للبلد ، ومن المؤكد أنها تخلق أساسا للنمو الاقتصادي والتنمية.

2.1 النمو الاقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي زيادة الإنتاج الإجمالي للسلع والخدمات على المدى الطويل. بمعنى آخر، النمو الاقتصادي هو توسع في الناتج المحلي الإجمالي المحتمل (Samuelson & Nordhaus,2009).

يعتبر النمو الاقتصادي أقوى آلية للحفاظ على مستوى معيشي مرتفع، ما يعني أيضا زيادة طويلة الأجل في دخل الفرد. بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة للمجتمع، فالنمو الاقتصادي هو أحد أهم القضايا المدرجة ضمن تطلعات الحكومات في جميع البلدان.

على الرغم من أن لكل دولة مجموعة من الخصائص التي يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي، بغض النظر عن ثروة الدولة، هناك أربع عجلات رئيسية للنمو الاقتصادي (Samuelson & Nordhaus,2009):

1– الموارد البشرية (العمالة ، والتعليم ، والانضباط ، والتحفيز)

2- الموارد الطبيعية (الأرض ، المعادن ، الوقود ، نوعية البيئة)

3. تكوين رأس المال (الآلات ، المصانع ، الطرق)

4. التكنولوجيا (العلم ، ريادة الأعمال ، التسيير).

يتم تمثيل علاقاتهم من خلال الوظيفة الإجمالية للإنتاج: $Q = AF(K, L, R)$ أين: Q = حجم الإنتاج، L = عنصر العمل،K = عنصر رأس المال، R = الموارد الطبيعية،A = مستوى التكنولوجيا،F = دالة الإنتاج ومع ذلك لا توجد تركيبة لهذه العوامل الأربعة تجعلها تكون أساسا للرخاء والازدهار.

اتخذت الولايات المتحدة وأوروبا والدول الآسيوية طرقًا مختلفة لتحقيق النجاح الاقتصادي. على الرغم من نظريات النمو الاقتصادي العديدة التي يزخر بها علم الاقتصاد، إلا أنه لم يتم بعد تحديد جميع المتغيرات التي لها تأثير على النمو الاقتصادي. لذلك، توحدت المتغيرات التفسيرية في نماذج النمو في نهاية القرن العشرين، وأضيفت الجوانب المؤسساتية المصاحبة للمتغيرات الأكثر تقليدية مثل رأس المال والبشري المادي والعمالة، والتكنولوجيا المستخدمة في نماذج النمو الداخلية (Olson,1996). إن امتلاك الموارد المادية ليس في حد ذاته ضماناً للرفاهية الاقتصادية ففي كثير من الأحيان يتطلب أمر أيضا تنفيذ سياسات مناسبة وإنشاء مؤسسات محفزة للنمو.

3.1. علاقة الحرية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي

قد نتساءل حول ما هي العلاقة النظرية بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وكيف تؤثر على النمو الاقتصادي. فتؤكد النظرية الاقتصادية والأدلة التجريبية الواسعة أهمية نوعية المؤسسات في تفسير النمو الاقتصادي. فتوفر البدائل في النوعية المؤسساتية مؤشرات مهمة على قدرة كل دولة على تحقيق أقصى استفادة من مواردها المادية والبشرية المتاحة. كما اختتم (Djankov, Mcliesh & Maria, 2006) بأن "البلدان ذات التنظيمات الأفضل تنمو بشكل أسرع". وضع (Robinson & Acemoglu, 2012) الحرية المؤسساتية في قلب تفسيرهم للنجاح الاقتصادي والفشل على مدى القرون الماضية. تبعا لما سبق نلاحظ وجود علاقة سببية بين الحرية والنمو الاقتصادي.

تبعا للبحوث المرتبطة بالموضوع نستنتج أن الحرية الاقتصادية هي: "مدى امتلاك البلدان لمؤسسات السوق الحرة التي تحمي حقوق الملكية وتنفذ السياسات التي تنص على التجارة والتبادل الطوعي ، وهو أمر أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي" (Justesen, 2008). وبما أن الحرية الاقتصادية من المفترض أن تؤثر على بنية وشكل الحوافز التي تحفز المستثمرون، والأعوان الاقتصاديين، والمنتجون ، فمن المرجح أن يكون لها تأثير على تنامي الثروة كما تأثر نسبيا في معدلات الفقر، وبالتالي على النمو الاقتصادي في حد ذاته.

الشكل 1: الإطار المفاهيمي للحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

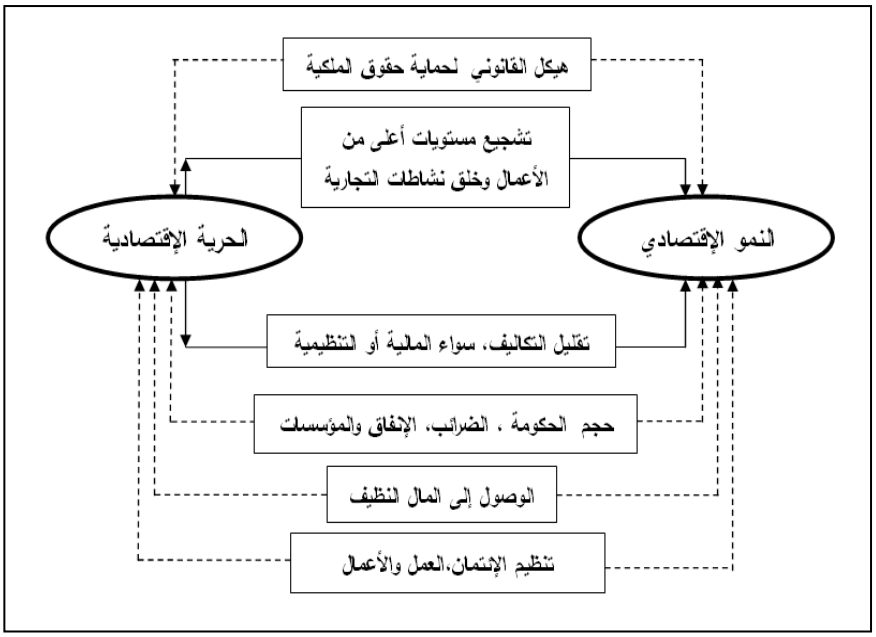

Source: Gwartney, J., Lawson, R., & Norton, S. 2008. P43

يوضح الشكل السابق العلاقات النظرية المحتملة التي يمكن أن تجمع الحرية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي، حيث تم التحقق من صحة نموذج الشكل أعلاه من طرف عدد كبير من الدراسات التجريبية والتي أثبتت وجود علاقة إيجابية بين مختلف مقاييس الحرية الاقتصادية ومعدل النمو الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، بدءًا من مؤسس علم الاقتصاد الحديث (Smith,2010) وصولا إلى الكتابات الأخيرة. وحدد (Gwartney, Lawson & Holcombe, 1999) و(Dawson,1998) لأول مرة العلاقة (الإيجابية) بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ، بينما درس (Ayal & Karras, 1998) و(Carlsson & Lundström, 2002) فيما بعد مكونات الحرية الاقتصادية التي لها أكبر أو أقل تأثير على النمو. أثبت (& Geloso Bologna Pavlik, 2021) أن البلدان ذات مستويات أعلى من الحرية الاقتصادية لها قدرة أكبر على تجنب أو التكيف مع الصدمات الخارجية للنشاط الاقتصادي. كما أوضح (Sweidan, 2021) أن الحرية الاقتصادية لها تأثيرًا إيجابي من الناحية الإحصائية على أنشطة ريادة الأعمال. استخدم (Brkić, Gradojević & Ignjatijević, 2020) مؤشر الحرية الاقتصادية لـــــــــــــ Heritage Foundation لشرح نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدى عشرين سنة في عينة مكونة من 43 دولة نامية ومتقدمة، ولوحظ بأن الزيادات في الحرية الاقتصادية مرتبطة إيجابيا بالنمو الاقتصادي.

تشير الدراسات المذكورة أعلاه إلى وجود علاقة متبادلة بين المقاييس المختلفة للحرية الاقتصادية والنمو، ولكنها لا تتناول السببية بين هذه الفئات. بعبارة أخرى، حتى وقت ما في التاريخ الحديث، لم يتم دراسة ما إذا كانت الحرية الاقتصادية هي سبب النمو الاقتصادي، أم أن المجتمع الأكثر تقدمًا بدعم من الحكومة، قد أصبح يتمتع بحرية اقتصادية أكثر.

على الرغم من أن الدراسات السابقة ركزت على العوامل الخارجية في اكتشاف أسباب النمو الاقتصادي، إلا أن الدراسات الحديثة تشير إلى أهمية المتغيرات الداخلية للنمو. على الرغم من صعوبة تحديد العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي ، يمكن الافتراض أن مستوى أعلى من الحرية الاقتصادية (والسياسية) يشجع النمو. يمكن الافتراض أيضًا أن التقدم الاقتصادي يؤثر على تقدم الحريات الاقتصادية والسياسية. يقدم الجدول رقم 02 لمحة موجزة ورمزية عن دراسات تبحث في الترابط بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية والنمو الاقتصادي.

الجدول 2: دراسات تبحث في الترابط بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية والنمو الاقتصادي

المؤلف	الترابط بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية والنمو الاقتصادي
Farr, Lord & Wolfenbarger (1998)	الحرية السياسية → GDP ↔الحرية الاقتصادية
Vega & Alvarez (2003)	الحرية السياسية ↔ ΔGDP →الحرية الاقتصادية
Peev&Mueller (2012)	ΔGDP → الحرية الاقتصادية → الحرية السياسية
Piątek, Szarzec & Pilc (2013)	الحرية السياسية → ΔGDP →الحرية الاقتصادية
Brkić, Gradojević & Ignjatijević, 2020	ΔGDP →الحرية الاقتصادية
Geloso & Bologna Pavlik, 2021	ΔGDP →الحرية الاقتصادية
Sweidan, 2021	ΔGDP →الحرية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحث

تعتبر قائمة الدراسات حول هذا الموضوع أطول بكثير. كرس العديد من الباحثين وقتهم وجهودهم لقضية الحرية الاقتصادية وجوانبها. إجمالاً ، تشترك هذه الدراسات في حقيقة أن الحرية الاقتصادية ، المقاسة بطرق مختلفة ، يمكن أن تكون مؤشرًا جيدًا للإطار المؤسساتي للبلد ، ومن المؤكد أنها تخلق أسس النمو الاقتصادي والتنمية.

2. الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر

تصنف الجزائر كدولة ذات دخل متوسط، حيث نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستمرار حتى سنة 2014 عندما كان في حدود 5494 دولارًا وفقًا لبيانات البنك الدولي، ليتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 4153 دولارًا في عام 2019. وبلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 171 مليار دولار عام 2019 ، بعد انخفاضه من 214 مليار دولار في عام 2014.

في حين أن الأداء الاقتصادي كان جيدًا إلى حد ما خلال العقد الماضي، لا يزال الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على صادرات البترول والغاز وبالتالي فهو عرضة لصدمات الأسعار الدولية، كما شوهد على مدى السنوات الماضية.

يرتبط الأداء الاقتصادي الجزائري على المدى الطويل بفترات الازدهار خلال السبعينيات والثمانينيات، لكن سرعان ما تلاشت فترة الازدهار وتحولت إلى انكماش ، خاصة مع تراجع أسعار النفط بعد سنة 1986. ولكن بعد سنة 1995 ، تحسنت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف.

1.2 النمو الاقتصادي في الجزائر

في أوائل عام 1999 ، ارتفعت أسعار النفط بشكل حاد في الأسواق الدولية. بعد ذلك ، شهدت الجزائر نمواً مستداماً. استفادت الجزائر من هذا النمو المستدام لإنعاش النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية التوسعية. وهكذا ، بدءًا من عام 1999 ، كما أثبتت الإحصائيات الصادرة عن المنظمات الدولية والوطنية ، يُظهر مؤشر النمو الاقتصاد اتجاهًا إيجابيًا. كما هو مبين في الشكل 2.

الشكل 2 : نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للجزائر (1995-2019)

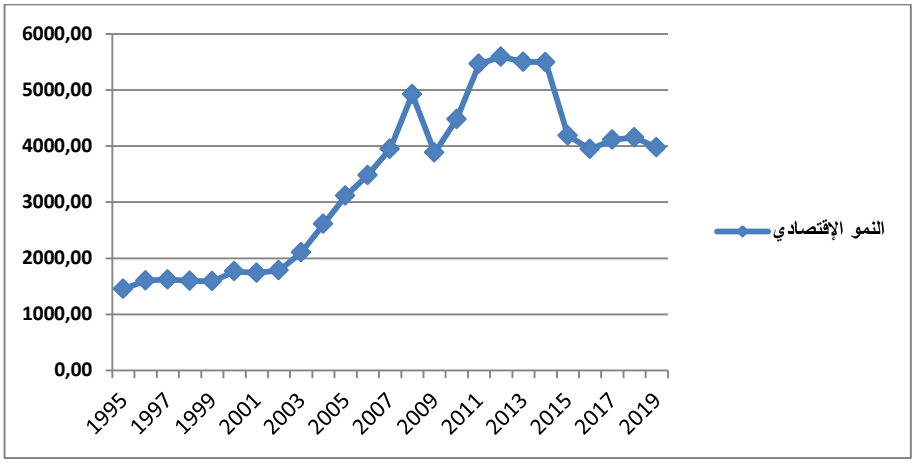

Source: The World Bank (2019)

أدى هذا الوضع المالي المريح إلى قيام السلطات بإتباع سياسة ميزانية توسعية بدأت في عام 2001 من خلال تنفيذ سلسلة من برامج الاستثمار العام الكبيرة: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) وإطلاق الخطة التكميلية لدعم النمو (برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009) ، والبرنامج الوطني للتنمية الزراعية (PNDA) ، والبرنامج التنمية الخماسي 2010- 2014 .

وفقًا للإحصائيات التي نشرها البنك الدولي، لا يزال قطاع النفط والغاز يهيمن على الطابع الهيكلي العام للاقتصاد الجزائري. في عام 2019 ، استحوذ القطاع على 19.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و 41٪ من إيرادات الميزانية، و 94٪ من صادرات المنتجات .

1.2 الحرية الاقتصادية في الجزائر

درجة الحرية الاقتصادية للجزائر هي 46.2 ، مما يجعل اقتصادها في المرتبة 171 من حيث مؤشر حرية في سنة 2019. نتيجتها الإجمالية زادت بمقدار 1.5 نقطة عن سنة 2018 ، مع تحسينات في حقوق الملكية والحرية النقدية ، حرية الاستثمار ، وحرية التجارة لتعويض التراجع الحاد في حرية العمل. تحتل الجزائر المرتبة 14 من بين 14 دولة تم تقييمها بالكامل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، ودرجاتها الإجمالية أقل بكثير من المتوسطات الإقليمية والعالمية (Miller, Kim, & Roberts, 2019) . ووثق التقرير عدم احترام عام لسيادة القانون ، وتفشي الفساد والإجرام ، ومحدودية الشفافية البيروقراطية ، والتدخل السياسي في النظام القضائي ، مما يوفر أساسًا ضعيفًا للتحول الاقتصادي الذي يقوض مسائلة الحكومة. كما هو موضح في الشكل 2. الدرجة الإجمالية الدرجة الإجمالية للحرية الاقتصادية العالمية هي 60.8٪ بينما تمكنت الجزائر من تأمين نسبة مئوية قدرها 46.2٪ ، وهي أقل إلى حد كبير من المتوسط العالمي.

الشكل 3: النتيجة الإجمالية للحرية الاقتصادية في الجزائر(1995-2019)

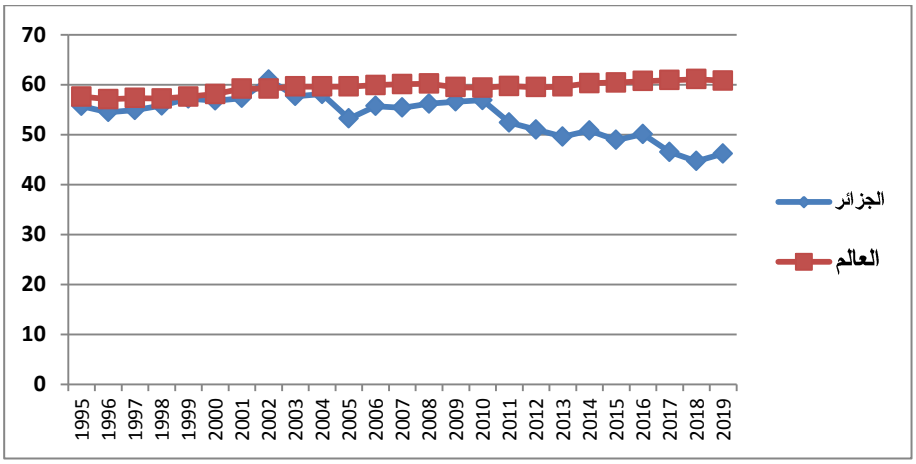

Source: The Heritage Foundation (2019)

الافتقار إلى الإجماع من جانب الدولة فيما يتصل باتجاه التغيرات السياسية المقبلة أدى إلى تقليص الزخم اللازم للتحسينات الاقتصادية ، وإضعاف احتمالات التطور في مجال الحرية الاقتصادية في المدى القريب من شأنه أن يجعل من غير المحتمل أن تتمكن الجزائر من المحافظة على معدلات النمو المرتفعة نسبيا في السنوات الأخيرة. ويوضح مؤشر الحرية الاقتصادية لـــــــ The Heritage Foundation بأن الدول التي تتمتع بمستويات أعلى من الحرية الاقتصادية تتفوق بشكل كبير على غيرها من حيث النمو الاقتصادي، ونصيب الفرد في الدخل، والرعاية الصحية، والتعليم، وحماية البيئة، والحد من الفقر.

3. التحليل الإحصائي للعلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

في هذه الورقة، يتم تحليل الحرية الاقتصادية باستخدام المؤشرات التي تتوافق مع المكونات الأساسية لمؤشر The Heritage Foundation للحرية الاقتصادية وهي نزاهة الحكومة ،الحرية المالية ، الحرية النقدية.

أجريت الدراسة على بيانات تم جمعها إلكترونيًا عن حالة الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي لدولة الجزائر، حيث تم جمع البيانات المذكورة أعلاه حول حالة الحرية الاقتصادية على أساس التقارير السنوية التي تنشرهاThe Heritage Foundation بالتعاون مع صحيفة و ولستريت جورنال، في حين يمكن العثور على قاعدة بيانات شاملة على موقعهم الإلكتروني https://www.heritage.org/ . تم أخذ جمع البيانات حول النمو الاقتصادي من بنك البيانات العالمي http://data.worldbank.org تم إجراء معالجة البيانات الإحصائية باستخدام برنامج EViews ضمن التحليل الكمي القياسي. يمثل المتغير التابع النمو الاقتصادي في دولة الجزائر بينما تمثل المتغيرات المستقلة مؤشر الحرية الاقتصادية الذي صاغتها The Heritage Foundation من خلال أو بالاعتماد على العناصر المكونة لها (نزاهة الحكومة **Gin** ، الحرية المالية **Fin** ، الحرية النقدية **Mon**).

1.3 طريقة الاختيار والحجم والبناء للعينة

تتضمن الدراسة المؤشرات التالية: مؤشرThe Heritage Foundation للحرية الاقتصادية والنمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد في الجزائر والتي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على صادرات النفط والغاز. تتميز الجزائر بنمو اقتصادي متقلب بسبب التغيرات في أسعار السلع الأساسية الدولية. وهذا يستلزم اعتماد سياسات التنويع الاقتصادي خارج القطاعات القائمة على موارد النفط.

2.3 نتائج اختبار استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

تم اختبار استقراريه السلاسل الزمنية محل الدراسة حيث أتضح أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 3: نتائج استقراريه السلاسل الزمنية للدراسة

Test de Stationarity Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Variables	**Method:** With Individual	At Level	First Difference	
Lgrw	Intercept	-1.474472	-3.874968*	I(1)
	intercept and trend	-0.484179	-4.047876**	I(1)
Fin	Intercept	-1.581139	-5.621221*	I(1)
	intercept and trend	-1.772636	-5.621193*	I(1)
Gin	Intercept	-1.407381	-4.914179*	I(1)
	intercept and trend	-2.046219	-4.810127*	I(1)

Mon	intercept	-1.837518	-3.732465*	I(1)
	intercept and trend	-1.538108	-3.986227**	I(1)
** signification 5% , * signification 1%,		I(0):Stationary at Level	I(1):Stationary at First Difference	

المصدر: من إعداد الباحث.

أ. تحديد فترات الإبطاء المثلى:

لتقدير نموذج الدراسة واختبار التكامل المشترك، فإنه يجب اختيار فترة التأخير المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في النموذج باستخدام معياري AIC وSH غير أن برنامج Eviews وبشكل أتوماتيكي يختار عدد فترات الإبطاء في نموذج ARDL ، فأظهرت النتائج أن فترة الإبطاء المثلى هي (3,3,3,2)، كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 4: يوضح فترات الإبطاء المثلى لنموذج الدراسة

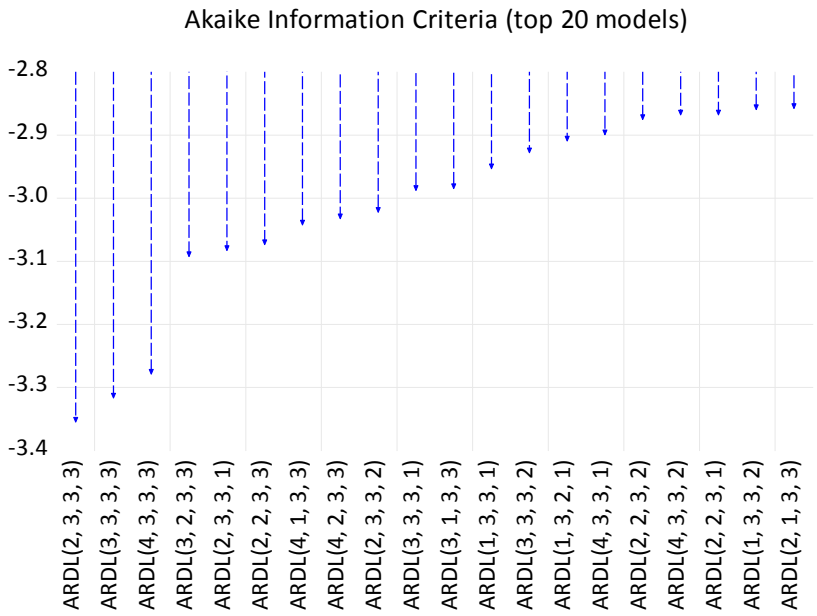

بما أن كل السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى فإنه يمكن التقدير بواسطة منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لـــ Pesaran

ب. التقدير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد

بعد اختبار استقراري السلاسل الزمنية محل الدراسة وتحديد فترات الإبطاء في نموذج ARDL . وبعد تقدير المعادلة الأساسية تم اختبار التكامل المشترك لنموذج الدراسة ، فأظهرت النتائج ما يلي:

الجدول 4: نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج الدراسة

Wald Test:			
Equation: Untitled			
Test Statistic	Value	Df	Probability
F-statistic	7.030896	(4, 7)	0.0134

Chi-square	28.12358	4	0.0000
Null Hypothesis: C(1)=C(4)=C(8)=C(12)=0			
Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)		Value	Std. Err.
C(1)		0.936016	0.225669
C(4)		0.010585	0.005871
C(8)		-0.006775	0.002914
C(12)		0.011512	0.005259
Restrictions are linear in coefficients.			

المصدر: من إعداد الباحث.

من الجدول أعلاه؛ نلاحظ أن الإحصائيتين لفيشر و كاي2 قيمتهما الاحتماليتين أقل من 5% فإننا نرفض فرضية العدم التي تنص على أن المعالم (C(1)=C(4) =C(8)=C(12)=0) للمتغيرات طويلة المدى (LGRW(-1)، GIN(-1) ، GSP(-1)، MON(-1))و بالتالي فإن هذه المعالم تختلف عن الصفر ومبدئيا توجد علاقة توازنية طويلة الأمد ومنه يوجد تكامل متزامن بين المتغيرات. ولتأكيد ذلك نقوم باختبار الحدود.

الجدول رقم 5: يوضح اختبار الحدود لنموذج الدراسة

F-Bounds Test		**Null Hypothesis: No levels relationship**		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.019552	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، وبمقارنة إحصائية (F) المحسوبة مع القيمة الحرجة المجدولة نلاحظ أن القيمة (7.03) ذات معنوية إحصائية وتجاوزت الحد الأعلى للقيم المجدولة، مما يعني وجود تكامل مشترك بين متغيرات نموذج الدراسة خلال الفترة المختارة وعليه يمكن استخلاص نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل كما هو مبين في الجدولين التاليين.

الجدول 6: نتائج تقدير نموذج الدراسة في الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression	
Dependent Variable: D(LGRW)	
Selected Model: ARDL(2, 3, 3, 3)	
Case 2: Restricted Constant and No Trend	

Date: 10/08/21 Time: 21:43				
Sample: 1995 2019				
Included observations: 22				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGRW(-1))	0.355805	0.099980	3.558759	0.0092
D(GIN)	-0.026181	0.002416	-10.83776	0.0000
D(GIN(-1))	0.009593	0.002429	3.949171	0.0055
D(GIN(-2))	0.006815	0.002293	2.971659	0.0208
D(FIN)	-0.003549	0.001655	-2.143573	0.0693
D(FIN(-1))	-0.017592	0.001758	-10.00825	0.0000
D(FIN(-2))	0.017098	0.003490	4.899825	0.0018
D(MON)	-0.004828	0.002046	-2.359862	0.0504
D(MON(-1))	0.001958	0.002836	0.690413	0.5122
D(MON(-2))	-0.006647	0.002567	-2.589838	0.0360
CointEq(-1)*	-0.419789	0.074698	-5.619803	0.0008
R-squared	0.968034	Mean dependent var		0.040794
Adjusted R-squared	0.938974	S.D. dependent var		0.130183
S.E. of regression	0.032160	Akaike info criterion		-3.729351
Sum squared resid	0.011377	Schwarz criterion		-3.183830
Log likelihood	52.02286	Hannan-Quinn criter.		-3.600843
Durbin-Watson stat	2.214411			

المصدر: من إعداد الباحث،

ومعادلة الرياضية على المدى القصير موضحة كما يلي:

D(LGRW) = 3.739320182622 -0.419789002293*LGRW(-1) -0.025188883705*GIN(-1) + 0.007268750048*FIN(-1) + 0.004726047039*MON(-1) + 0.355804885024*D(LGRW(-1)) - 0.026180996049*D(GIN) + 0.009592558270*D(GIN(-1)) + 0.006814643047*D(GIN(-2)) - 0.003548542000*D(FIN) -0.017591811783*D(FIN(-1)) + 0.017098374181*D(FIN(-2)) - 0.004827533715*D(MON) + 0.001958279013*(LGRW – (-0.06000368*GIN(-1) + 0.01731525*FIN(-1) + 0.01125815*MON(-1) + 8.90761826) -0.006646893760*D(MON(-2)))

أما عن العلاقة طويلة الأجل فهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول 6: نتائج تقدير نموذج الدراسة في الأجل الطويل

Dependent Variable : LGRW		
Method : ARDL		
Date : 10/08/21 Time : 21 :40		
Sample (adjusted) : 1998 2019		
Included observations : 22 after adjustments		
Maximum dependent lags : 4 (Automatic selection)		
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)		
Dynamic regressors (3 lags, automatic) : GIN FIN MON		
Fixed regressors : C		
Number of models evalulated : 256		

Selected Model : ARDL(2, 3, 3, 3)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGRW(-1)	0.936016	0.225669	4.147736	0.0043
LGRW(-2)	-0.355805	0.165375	-2.151503	0.0685
GIN	-0.026181	0.004596	-5.696629	0.0007
GIN(-1)	0.010585	0.005871	1.802766	0.1144
GIN(-2)	-0.002778	0.002688	-1.033260	0.3359
GIN(-3)	-0.006815	0.003928	-1.734890	0.1263
FIN	-0.003549	0.002903	-1.222262	0.2612
FIN(-1)	-0.006775	0.002914	-2.324619	0.0530
FIN(-2)	0.034690	0.004022	8.624203	0.0001
FIN(-3)	-0.017098	0.007049	-2.425528	0.0457
MON	-0.004828	0.004209	-1.146853	0.2891
MON(-1)	0.011512	0.005259	2.189049	0.0648
MON(-2)	-0.008605	0.005651	-1.522801	0.1716
MON(-3)	0.006647	0.004007	1.658922	0.1411
C	3.739320	1.071101	3.491101	0.0101
R-squared	0.997222	Mean dependent var		8.107208
Adjusted R-squared	0.991666	S.D. dependent var		0.441608
S.E. of regression	0.040314	Akaike info criterion		-3.365715
Sum squared resid	0.011377	Schwarz criterion		-2.621822
Log likelihood	52.02286	Hannan-Quinn criter.		-3.190476
F-statistic	179.4888	Durbin-Watson stat		2.214411
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث

والمعادلة الرياضية لنموذج الدراسة على المدى الطويل موضحة كما يلي

LGRW = 0.936015882728*LGRW(-1) - 0.35580488502*LGRW(-2) - 0.0261809960494*GIN + 0.010584670614*GIN(-1) - 0.00277791522307*GIN(-2) - 0.00681464304697*GIN(-3) - 0.00354854200032*FIN - 0.00677451973384*FIN(-1) + 0.034690185964*FIN(-2) - 0.0170983741813*FIN(-3) - 0.00482753371463*MON + 0.0115118597671*MON(-1) - 0.0086051727736*MON(-2) + 0.00664689376023*MON(-3) + 3.73932018262

3.3 مناقشة النتائج

من خلال نتائج الدراسة القياسية، نلاحظ أن قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة وذات دلالة إحصائية في حدود 5% و التي تمثل سرعة التكيف مع التوازن و بالتالي يوجد تصحيح من المدى القصير إلى المدى الطويل بسرعة تصل إلى 41.97% .

كما أنه في الأجل القصير جل المتغيرات ذات معنوية؛ ما عد المتغيرة (D(MON(−1))) التي لم تكن معنوية كما يمكن القول أن هذه المتغيرات مجتمعات لها تأثير على المدى الطويل.

ومن جهة أخرى متغيرات المستقلة للنموذج تفسر النمو حسب قيمة معامل التحديد المعدل و الذي قيمته تساوي (93%)، و قيمة الإحصائية (Durbin–Watson stat) تساوي (2.214411) و بالتالي فهي توحي بعدم وجود ترابط بين الأخطاء من الدرجة الثانية.

كما أن معاملة (GIN) جاءت معنوية في حدود (5%) و بإشارة سالبة و بالتالي فهي على المدى الطويل تؤثر على النمو حيث زيادة وحدة واحدة منها تؤدي إلى نقص في النمو بنسبة (6%) إما فيما يخص المتغيرتين المتبقيتين (FIN، MON) فلا أثر لهما على النمو باعتبارهما غير معنويتين.

4.3 الاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة

I. إختبار البواقي

Date: 10/08/21 Time: 22:38
Sample: 1995 2019
Included observations: 22

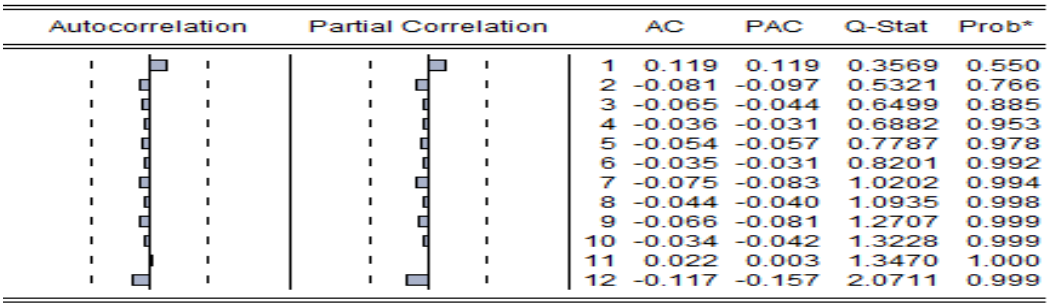

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.119	0.119	0.3569	0.550
		2	-0.081	-0.097	0.5321	0.766
		3	-0.065	-0.044	0.6499	0.885
		4	-0.036	-0.031	0.6882	0.953
		5	-0.054	-0.057	0.7787	0.978
		6	-0.035	-0.031	0.8201	0.992
		7	-0.075	-0.083	1.0202	0.994
		8	-0.044	-0.040	1.0935	0.998
		9	-0.066	-0.081	1.2707	0.999
		10	-0.034	-0.042	1.3228	0.999
		11	0.022	0.003	1.3470	1.000
		12	-0.117	-0.157	2.0711	0.999

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

نلاحظ أن البواقي هي ضمن الحدود الثقة المحدد لها و منه النموذج جيد.

II. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.106448	Prob. F(2,5)	0.4001
Obs*R-squared	6.749538	Prob. Chi-Square(2)	0.0342

بما أن القيمة الإحصائية لفيشر غير معنوية لكن القيمة الإحصائية لكاي2 معنوية في حدود 5% و عليه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

III. اختبار التوزيع الطبيعي:

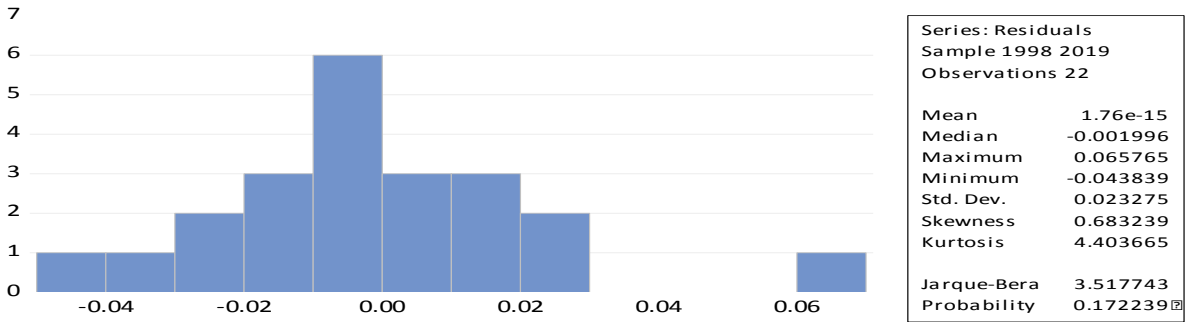

بما أن القيمة الاحتمالية ل (Jarque–Bera) تفوق (5%) و تساوي (17.22%) و منه البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

IV. اختبار التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.222544	Prob. F(2,17)	0.8028
Obs*R-squared	0.510274	Prob. Chi-Square(2)	0.7748

بما أن القيمة الاحصائية لفيشر غير معنوية و كذلك القيمة الاحصائية لكاي2 و عليه لا يوجد اختلاف في التباين.

و مما سبق فإن النموذج جيد و صالح للتقدير.

V. المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (CUSUM)

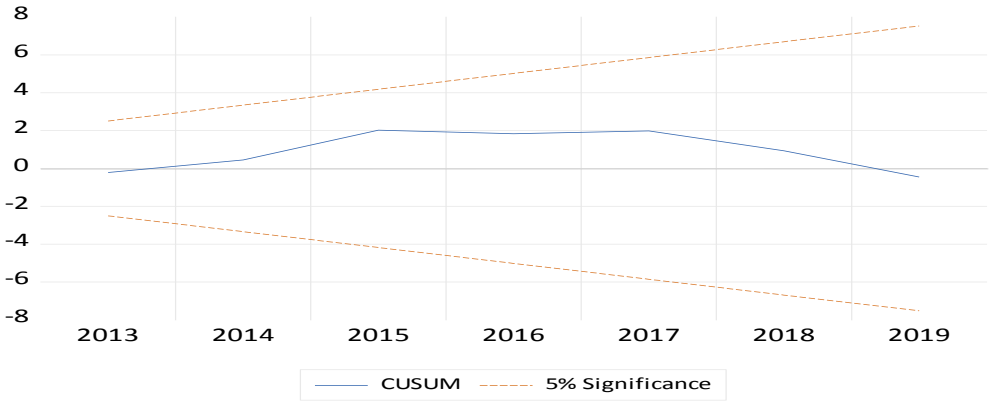

من خلال الدراسة الإحصائية جاء تأثير عناصر الحرية المعتمدة بها على النمو الاقتصادي بشكل متفاوت، حيث جاء تأثير الشفافية الحكومية عند مستوى معنوية أقل من 05% حيث كانت الزيادة في وحدة واحدة منه تؤثر سلبا في النمو الاقتصادي في الجزائر بـــ 06 %، ويمكن تفسير ذلك بمدى تطبيق الإجراءات المستحدثة لتحقيق الشفافية ومكافحة الفساد، عادت ما تكبح بشكل غير مباشر الحريات الفردية نظرا للعراقيل البيروقراطية المستحدثة.

الخاتمة

تعتمد الفلسفة الاقتصادية الرأسمالية على دعم وتشجيع الأفراد على اتخاذ القرارات التي يرونها مناسبة لتعظيم منافعهم ضمن ما بات يعرف بالحرية الاقتصادية وذلك من خلال فتح وتوفير بدائل متاحة للجميع في إطار الانفتاح التام على الأسواق التي ليس لها أي علاقة بالتنظيم الحكومي، وبالرجوع للحالة الجزائرية فإن الترسانة القانونية الداعمة للحريات الاقتصادية عادة ما ترتبط بالقراءات والقيود البيروقراطية وهو ما تم لمسه في دراسة الحالة في مؤشر النزاهة الحكومية وهو أبرز مؤشرات الحريات الاقتصادية، حيث أنه وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في تعديل وسلوكياتها المتعلقة وذلك بالحد من فرض قيود على الحريات الفردية إلا أن ذلك كان له أثر سلبي على معدلات النمو الاقتصادي والتي تراجعت بشكل ملحوظ (06%) عند الزيادة في الممارسات الحكومية النزيهة، حيث أن الجزائر باتت تتذيل ترتيب الدول من حيث مؤشر الحريات الاقتصادية فمن أصل 162 احتلت الجزائر المرتبة 159 سنة 2019 وذلك حسب معهد فريزر الكندي، وعليه ومن خلال الدراسة توصلنا لجملة من التوصيات التي يمكننا عرضها كالتالي:

1- من الضروري العمل على متابعة مدى تطبيق القرارات التي تسعى للرفع من الحريات الاقتصادية على المستوى القاعدي، كما يجب إحكام التشريعات التي تخدم نفس الهدف بحيث لا يمكن ان تفسر خارج إطارها أو تتعارض مع تشريعات سارية المفعول.

2- لا بد من تحرير سوق رأس المال الجزائري ضمن أصول التعامل الرأسمالية القائمة على تداول رؤوس الأموال ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال تحرير بورصة الجزائر من القيود البيروقراطية الكابحة لدخولها، إلى جانب فتح التداول وفق ما يتعارف عليه في أسواق رأس المال.

3- من الضروري إعادة الاعتبار لمؤسسة بنك الجزائري باعتبارها السلطة النقدية العليا في الاقتصاد الوطني دون اعتبارات سياسية تقضي بوصاية السلطة التنفيذية ممثلة في الحكومة.

4- لا بد من إعطاء مجال أوسع للخواص من داخل الوطن أو خارجه مع منح التنافسية التامة باعتماد على مبدأ المساواة بينهما تشجيعا للمبادرة الفردية في إطار الجودة الشاملة.

5- ضرورة مراجعة السياسات الضريبية، والأسس والمبادئ التي يتم اعتماد النسب الموقعة لها للتزاوج بين المصدر المالي لتغذية إيرادات الدولة والعامل الجاذب للاستثمار الخارجي.

6- فتح مجال أوسع للحريات الفردية خارج النشاطات الاقتصادية، مع منع ومتابعة كل الممارسات التي تكبح من مباشرة الحقوق الأساسية للأفراد من الحق في التعبير والمشاركة في منظمات حكومية والغير حكومية مع حرية التأسيس لها ومتابعتها من خلال حرية الحصول على المعلومة في ظل الشفافية وفي إطار المواطنة.

المراجع

عبد الله دوكارة جلال، مختاري فيصل، (2021)، المؤسسات والتنمية المستدامة ، حالة الجزائر مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، ص ص 98-115

Ayal, E. B., & Karras, G. (1998). Components of economic freedom and growth: An empirical study. *The Journal of Developing Areas*, *32*(3), 327-338.

Brkić, I., Gradojević, N., & Ignjatijević, S. (2020). The impact of economic freedom on economic growth? New European dynamic panel evidence. *Journal of Risk and Financial Management*, *13*(2), 26.

Cebula, R. J. (2011). Economic Growth, Ten Forms of Economic Freedom, and Political Stability: An Empirical Study Using Panel Data, 2003-2007. *Journal of Private Enterprise*, *26*(2).

Compton, R. A., Giedeman, D. C., & Hoover, G. A. (2011). Panel evidence on economic freedom and growth in the United States. *European Journal of Political Economy*, *27*(3), 423-435.

Dawson, J. W. (1998). Institutions, investment, and growth: New cross-country and panel data evidence. *Economic inquiry*, *36*(4), 603-619.

Djankov, S., McLiesh, C., & Ramalho, R. M. (2006). Regulation and growth. *Economics letters*, *92*(3), 395-401.

Doucouliagos, C., & Ulubasoglu, M. A. (2006). Economic freedom and economic growth: Does specification make a difference?. *European journal of political economy*, *22*(1), 60-81.

Geloso, V., & Bologna Pavlik, J. (2021). Economic freedom and the economic consequences of the 1918 pandemic. *Contemporary Economic Policy*, *39*(2), 255-263.

Gwartney, J. D., Lawson, R. A., & Holcombe, R. G. (1999). Economic freedom and the environment for economic growth. *Journal of Institutional and Theoretical Economics (JITE)/Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*, 643-663.

Gwartney, J., Lawson, R., & Norton, S. (2008). *Economic freedom of the world: 2008 annual report*. The Fraser Institute.

Justesen, M. K. (2008). The effect of economic freedom on growth revisited: New evidence on causality from a panel of countries 1970–1999. *European journal of political economy*, *24*(3), 642-660.

Knack, S., & Keefer, P. (1995). Institutions and economic performance: crosscountry tests using alternative institutional measures. Economics & Politics, 7(3), 207-227.

Miles, M., Feulner, E., & mary Anastasia O'Grady. (2004). *2004 Index of economic freedom*. Washington, DC: Heritage Foundation.

Samuelson, P., & Nordhaus, W. (2009). EBOOK: Economics. McGraw Hill.

Wu, C. (2011). Economic freedom, economic growth, and China. Chinese economy, 44(5), 104-119.